

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين بالدولة؛
وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقية للعاملين المدنيين
بالدولة؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بمراعاة وشروط
وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم؛

قرر :

مادة ١ - تسوى حالة العاملين من تحريجي كليات الجامعات والمعاهد
العليا الموجودين في الخدمة بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات
الإدارة المحلية والهيئات العامة والمعتمدين بمكافآت أو على اعتمادات أو على
درجات من السابعة فأقل بكتدر العهل أو بالكادرين الفني المتوسط والكتنابي
أو على الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة وذلك بناء على طلبهم .

وتتم التسوية بوضعهم على الدرجات السابعة بالكادرين الفني العالي
والإداري . والفئات المعادلة بالهيئات العامة ، سواء كانت خالية أو تنشأ
لهذا الغرض وعلى أن تعتبر أقدمياتهم في هذه الدرجات من ١٥ مارس
سنة ١٩٦٥ لخريجي سنة ١٩٦٤ واعتبارا من ١ / ٥ / ١٩٦٥ لخريجي يناير
وفبراير سنة ١٩٦٥

مادة ٢ - يمنع هؤلاء العاملون اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار
بداية ربط الدرجة السابعة أو الفئة المعادلة أو يحتفظ لهم بمرتباتهم التي كانوا
يتقاضونها قبل التسوية إذا زادت على بداية هذا الربط على ألا تتجاوز نهايته .

فإذا كانت مرتباتهم السابقة تزيد على نهاية مربوط الدرجة السابعة
أو الفئة المعادلة تمنح لهم هذه الزيادة بصفة شخصية على أن تستهلك
من العلاوات الدورية ، وعلاوات الترقية التي يستحقونها مستقبلا .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ مفرسة ١٣٨٥ (١٤ يونيو سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٣٠ لسنة ١٩٦٥

بتعيين رئيس لجنة الأولوية للجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللجنة الأولوية واتحادات
اللعيبات الرياضية؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٠٠٣ لسنة ١٩٦٢؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد / محمد طلعت خيرى وزير الشباب رئيسا للجنة
الأولوية للجمهورية العربية المتحدة لمدة أربع سنوات تنتهى في ٥ ديسمبر
سنة ١٩٦٨

مادة ٢ - يلغى القرار الجمهوري رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ مفرسة ١٣٨٥ (١٤ يونيو سنة ١٩٦٥)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٥

في شأن تسوية حالة العاملين تحريجي كليات الجامعات والمعاهد العليا
في الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بوضع استثناء وقى من بعض أحكام
التوظيف؛